

مشكلة البيئة

أسبابها وكيفية معالجتها في نظر الإسلام

هذا الكتيب أصدره حزب التحرير - الدفمرک.

1430 هـ - 2009م

الفهرس

5	توطئة
12	الواقع والمشكلة
15	الحل الرأسمالي للقضية
15	الجزء الأول
15	جعل القضية قضية عرض وطلب
19	المبالغة في تقويم الحصص
21	الجزء الثاني
21	"التنمية النظيفة"
23	القيود الملقة على عاتق البلاد النامية
25	الرأسمالية هي التي تسبب أزمات بيئية
29	وجهة النظر الإسلامية
32	نظرة الإسلام للبيئة
38	الإسلام يمنع الضرر وما يؤدي إلى الحرام
41	المحافظة على البيئة في الدولة الإسلامية
42	قاضي الحسبة
43	قاضي الخصومات
43	قاضي المطالم
44	مشكلة المناخ وعولمتها
45	الحل الحقيقي للمشكلة العالمية
47	وفي الختام نتوجه إلى المسلمين بهذا النداء

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي
النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

[الروم 41]

توطئة

لم تحظ مسألة البيئة في حياة البشرية بالاهتمام الذي حظيت به في العقود القليلة الماضية جراء الخلل الذي أصاب التوازن البيئي بسبب الآثار السلبية للثورة الصناعية وما قام به الإنسان من استنزاف للثروات والموارد الطبيعية بحيث أصبح الناس يتوجسون خوفاً من تدهور الأوضاع البيئية إلى درجة الدمار، ولعل من أبرز ما يثار في هذا السياق موضوع التغير المناخي والاحتباس الحراري الذي لا يقتصر على بلد دون الآخر بل يتعدى الدول القطرية ليعم العالم بأسره فلا تسلم من آثاره أية دولة أو منطقة. وقد أدى ذلك إلى حصول اهتمام عالمي بهذا الأمر وانعقاد مؤتمرات علمية ومحافل دولية ولقاءات قمة للبحث في أسباب المشكلة وكيفية علاجها ومدى مساهمة دول العالم في التصدي لها، وحرص القائمون على مثل هذه اللقاءات على صياغة اتفاقيات دولية تتضمن التزامات بما يرونه حلاً لمشكلة مناخ وتصدياً لأسبابها وآثارها على وجه يوازن بين الحفاظ على مستوى المعيشة والحاجة إلى الموارد الطبيعية من جهة، واحترام البيئة من جهة أخرى. ويعتبر مؤتمر كوبنهاجن الذي يعقد ما بين 7-18 من ديسمبر 2009م ويشارك فيه العشرات من رؤساء الدول وأعداد كبيرة من الموفدين الحكوميين

والمختصين والباحثين، يعتبر حلقة في سلسلة طويلة من المؤتمرات الدولية.

ويرى المتتبع لهذه المؤتمرات الواقف على الاتفاقيات المعقودة فيها والمقترحة، والناظر في أبحاث العلماء والمختصين والمفكرين الغربيين على وجه الخصوص أن تناول موضوع البيئة نحا نهجاً غير مستقيم من البداية، حيث لم يتجاوز النظر فيه في الغالب أعراض اختلال التوازن البيئي والأسباب المباشرة التي أدت إليه من مثل ازدياد الغازات الدفيئة التي أثرت على الجو وأثر الصناعات في ذلك. غير أن هذه الأسباب هي أقرب إلى آثار المشكلة منها إلى أسبابها الحقيقية، ولذلك لم يجر تقدم يذكر في علاج مشكلة البيئة، ولن يحصل تقدم ما دام تشخيص الداء وأساس العلاج غير صحيح.

إننا نرى أن الأسباب الحقيقية لمشكلة البيئة لا تكمن في الصناعات والتطور التقني واستغلال الموارد الطبيعية لما فيه مصلحة الإنسان لأن الله تعالى سخر الأرض وما فيها للإنسان وحثه على عمارة الأرض والسعي فيها وتلمس نواميس الكون والاستفادة منها في تسخير ما في الأرض والجو لتغطية حاجاته وسد جوعاته وتطوير وسائل حياته. وما زال الناس يتعاقبون في معاشهم على الأرض

ويأكلون من خيراتها دون أن ينقص منها شيء أو يطرأ خلل على توازنها، قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ * وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر 19-21].

إن مشكلة البيئة بمعناها الشامل تعود في رأينا إلى أسباب فكرية وأزمة إيديولوجية عميقة نتج عنها ممارسات منتظمة أدت إلى حدوث الأزمة البيئية وتفاقمها، ونستطيع أن نقرر أن الثورة الصناعية التي حُمِلت القسط الأكبر من إثم إحداث الخلل البيئي قد انطلقت وتطورت في الغرب، ولا يزال الغرب هو الرائد فيها والعالم في ذلك تبع له. وفي العالم الغربي تسود الحضارة الغربية التي كونت الأساس المبدئي والإطار الفكري الذي حكم الثورة الصناعية ونتاجها، وهي حضارة ذات طابع مادي مصلحي، تقضي فلسفتها بإقصاء الخالق سبحانه وتعالى عن شؤون الحياة، وتدعو إلى الحريات، ومنها حرية التملك والحرية الشخصية، وتجعل المصلحة مقياس الأعمال وترى أن سعادة الإنسان تتحقق بالحصول على أكبر قدر من المتع الجسدية، وتعتبر أن المشكلة الاقتصادية هي الندرة النسبية

للسلع والخدمات، وتجعل الدولة وسيلة وظيفتها حماية الحريات، وتعطي حق التشريع للبشر.

إن هذه الحضارة بمثل هذه النظرات تحمل بذور الأزمات في مختلف جوانب الحياة ومنها أزمة البيئة وتقود الفرد والمجتمع والدولة إلى الدمار. فقد أسست لنشوء الفرد الذي لا يستشعر رقابة الله تعالى أو محاسبته، ويعتبر نهاية حدوده عند نهاية مصلحته المادية، ويسعى إلى حيازة أكبر قدر من الملك ومن المتع المادية، وأطفأت فيه جذوة الفطرة وأبعدته عن حاجاته الروحية، فصار مؤهلاً بسبب قناعاته ليكون شخصاً جشعاً متعدياً على حقوق الآخرين، غير آبه بمحدود أخلاقية أو قيم روحية، كما أنه صار يغلب عليه استهلاك السلع والخدمات دون حاجة حقيقية بل لمجرد تملكها، فتكدست في بيوت كثير من الأفراد الغربيين السلع من أجهزة كهربائية وملابس وأدوات تحميل وغيرها التي تم استبدالها لمجرد دخول أجيال جديدة أو مواضع أخرى إلى السوق، أو لعدم وجود الحاجة لاستعمالها أصلاً وصار المجتمع الغربي يوصف بأنه مجتمع مستهلك، كل ذلك دون مراعاة لما يسببه هذا الاستهلاك غير اللازم من أثر على البيئة.

ويقول هذه الحضارة بأن المشكلة الاقتصادية هي ندرة السلع والخدمات، وأن علاج هذه المشكلة في زيادة الانتاج، فقد جعلت مقياس النجاح الاقتصادي في حجم الدخل القومي ومعدل زيادة النمو، مما دفع الدول إلى التركيز على الانتاج وزيادته للوصول إلى أكبر قدر ممكن من حجم الدخل القومي وارتفاع في معدلات النمو دون التفتت إلى أثر ذلك على البيئة. وقامت الشركات الكبرى والصناعات باستنزاف الموارد الطبيعية وملء الأسواق بالمنتجات بكميات ضخمة من أجل تحقيق أرباح، دون أن تهتم بغير الكسب المادي، والجشع الذي لا يعرف حدوداً. وسخرت الحكومات في بلادها وحكومات العالم الفقير لتحقيق مصالحها الاقتصادية، كما مارست تأثيراً كبيراً على التشريعات المختلفة والمشرعين وعملت على أن تكون على نحو يخدم أهدافها المادية وأرباحها. كل ذلك دون أن تعمل حساباً لما سياتر على ذلك من أضرار تطل الإنسان والحيوان والبيئة.

ثم إن هناك مفهوماً رأسالياً يقول بأنه لا بد من المفاضلة دائماً بين التقدم والقضايا البيئية وقضايا الإنسان، غير أن هناك خطأً أساسياً في هذه النظرة لأن التنمية والتقدم الاقتصادي لا يستوجبان الاعتداء على البشر والحيوانات والطبيعة المحيطة بنا، وإن أي حل

يُبنى على هذا المفهوم الخاطئ لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة، كما أن الحلول المطروحة من قبل السياسيين الغربيين، سواء كانت حلول مؤتمر كيوتو أو مخطط الاتحاد الأوروبي أو COP15 (كوبنهاغن 15)، تثبت حقيقة واحدة وهي عدم الاهتمام بالبيئة والمناخ إذا كانت الشركات الغربية ستدفع التكاليف من ميزانياتها.

لقد كان طبيعياً أن ينتج تحكم الحضارة الغربية بالعالم وتطبيق النظام الرأسمالي في هذا العصر أوضاعاً مزرية تتمثل في الجوع والفقر والاستعمار والحروب الطاحنة والقتل الجماعي للمدنيين والأزمات الاقتصادية ونشوء أنظمة دكتاتورية مسيرة من قبل الغرب في العالم الإسلامي وفي غيره من دول العالم الفقيرة. وليست الانتهاكات المتتالية للبيئة وحدوث المشكلة البيئية إلا ثمرة لهذا النظام الرأسمالي.

واليوم تقف البشرية على مفترق طرق، فمواصلة السير في العيش على الطريقة الرأسمالية سيترك الناس دون أي شك تحت وطأة بحر من الكوارث التي لا يمكن تصورها، وإن تراكم هذه الكوارث ما هو إلا إرث إيديولوجية تحتضر على فراش الموت، إيديولوجية حافظت على بقائها كل هذا الوقت من خلال القمع الوحشي للأمم والأفكار الأخرى.

وللإسلام وجهة نظر تختلف اختلافا جوهريا فيما يتعلق بهذه المسألة. فهو يقدم للبشرية حلاً يؤدي إلى تقدم اقتصادي حقيقي واستقرار وتنمية للبشرية جميعها من دون أن يكون هذا الحل على حساب البيئة أو لصالح مجموعه صغيرة من النخبة.

والمسلمون قادرون إن عزموا أمرهم على تغيير المسار واختيار طريقة الإسلام التي تحقق الطمأنينة للإنسان وتحترم الطبيعة والبيئة، وهو أمر لازم من أجل إنقاذ البشرية جميعها.

وسوف نتناول في ثنايا هذا الكتيب بإيجاز طبيعة بعض الحلول المطروحة في المحافل الدولية ومنها مؤتمر كوبنهاجن، ونبين الفروق البارزة بين وجهة نظر الإسلام ووجهة النظر الرأسمالية تجاه قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والتقدم.

الواقع والمشكلة

إن البيئة أو البيئة الطبيعية بمفهومها الواسع مصطلح يشمل جميع الكائنات الحية والأشياء غير الحية التي توجد أو تحدث بشكل طبيعي على الأرض أو على جزء منها. ولقد شهدنا ولمدة طويلة كوارث بيئية متتالية، فالدول والشركات الغربية أتلقت مباشرة أو بطريق غير مباشر الغابات والأهوار وقضت على الكثير من الحيوانات حتى أصبح بعضها مهدداً بالانقراض، الأمر الذي دعا منظمات حماية الحيوان إلى جمع التواقيع المستنكرة لهذه الأعمال. وفي هذه الأيام يتم إرسال ملايين من أطنان النفايات من الدول الغربية الصناعية إلى ما يسمى دول العالم الثالث وقد أصبحت هذه الأعمال تجارة ضخمة رابحة. وكان من نتيجة ذلك تلوث الأراضي والأهوار في تلك البلدان لأن جزءاً كبيراً من هذه النفايات هو نفايات سامة من مثل البطاريات، والرصاص الثقيل وهي ذات تأثير مباشر على الجهاز العصبي للإنسان. وقد أدى ذلك إلى وفاة كثير من العمال وإلحاق الضرر بالآلاف آخرين.

لكن نقاش موضوع البيئة والمناخ الذي دار بين الإعلاميين والسياسيين الغربيين أدى إلى إيجاد سوء فهم هياً لإهمال قضايا حقيقية متعلقة بالبيئة بأكملها، فالبعد الواسع الذي أخذه النقاش

حول المناخ قد صرف الأنظار عن التركيز على بقية المشاكل البيئية التي يواجهها العالم الآن! ولذلك فإن النقاش لا ينبغي أن يقتصر على التغير المناخي والحد من انبعاث أوكسيد الكربون ، بل يجب أن يركز على السلوك المتهور، الذي تقوم به الدول والشركات الغربية إلى جانب النقاش حول البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، وكيفية تأثيره على البشر. فالحد من انبعاث أوكسيد الكربون وحده، في الوقت الذي يلوث فيه العالم بكل وسيلة، لن يزيل الكوارث البيئية التي كان للعالم الثالث النصيب الأكبر منها. ولذا فإن المجادلات والمناظرات العلمية الجارية حول تأثير سلوك الإنسان البسيط في تغيير المناخ هي في واقع الأمر نقاشات مضللة. ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة الأمور العلمية التحريبية، غير أنه ينبغي لفت النظر إلى أن الجامعات والمؤسسات العلمية في الغرب تعتمد في تمويل كثير من أبحاثها على المساهمات المقدمة من الشركات، الأمر الذي يجعل طبيعة هذه الأبحاث والنتائج التي تصل إليها محل شك ونظر، خصوصاً إذا تعلق الأمر بمصالح الشركات الكبرى.

إن ما يجب أن يناقش هو: كيف يمكن تجنب المخاطر البيئية كلها؟ وما هو سبب الكوارث البيئية التي شهدتها العالم؟ ومن الذي

يتحمل المسؤولية عن ذلك؟ وهل السعي لتحقيق التقدم الاقتصادي
لا بد أن يكون على حساب البيئة؟

الحل الرأسمالي للقضية

من اتفاقية كيوتو إلى مؤتمر كوبنهاغن 15

Cap and Trade System Kyoto to COP15

الجزء الأول

جعل القضية قضية عرض وطلب.

إن نظام الحصص المتعلق بثاني أكسيد الكربون (كاب أند ترید سيستم cap and trade system) هو جزء لا يتجزأ من بروتوكول كيوتو واتفاقية الاتحاد الأوروبي (EU-ETS)، وسيكون أيضاً جزءاً من الاتفاقية الجديدة التي سيخلص إليها مؤتمر القمة في كوبنهاغن (COP15). إذا ما توصل المجتمعون إلى اتفاق.

وحسب هذا النظام فإن الدول المشتركة هي التي تخبر عن كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من صناعاتها، وتلتزم هذه الدول بتخفيض الكمية المخبر عنها بنسبة لم يتفق عليها حتى الآن هل هي عشرون بالمئة أو أكثر. وطريقة ذلك أن الشركات الموجودة في هذه الدول تكون لها نسبة محددة من الكمية المعطاة للدولة وعلى هذه الشركات تخفيض نسبة الانبعاثات على مر الزمن وبذلك تنخفض

الانبعاثات إلى الحد الذي ألزمت به الدولة نفسها. ويحق للشركات التابعة للدول الموقعة أن تستخدم كل الكمية المخصصة لها من الانبعاثات أو تكتفي بكمية أقل من ذلك، وهذه الشركات الحق في بيع ما يفيض عن الكمية المحددة لها في السوق العالمية لشركات أخرى تود أن تزيد من كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعث نتيجة لزيادة صناعتها. وبذلك أصبح ثاني أكسيد الكربون سلعة تحدد أسعارها حسب قاعدة العرض والطلب. يقول نيكولاس ستيرن (كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي معلقاً على (cap and trade system) "إنه اعظم فشل للسوق شهده العالم". ففي هذه الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ قد تُترك لنظام السوق أن يقرر حل مشكلة المناخ كما برز جلياً من خلال كويتو و EU-ETS حيث يوجد حق الملكية للتلويث.

إن آليات (cap and trade system) التي هي جزء من بروتوكول كويتو و EU-ETS وكذلك الآليات السابقة في (U.S. برنامج المطر الحمضي) تهدف إلى تخصيص حقوق ملكية التلويث للشركات الأكثر تلويثاً والبلدان التي تتبع لها هذه الشركات (في الغرب).

يقول نيكولاس ستيرن "إن الركيزة الأساسية لتداول الانبعاثات هي إعطاء حقوق الملكية لأولئك الذين يلوثون ومن ثم السماح لهم بالتداول التجاري". فالمشكلة قد أخذت أبعاداً جديدة حيث أصبح التلويث حقاً يمتلك من قبل الشركات الخاصة ويباع ويشترى. بل إن الشركات التي سببت التلويث أعطيت حقوق ملكية التلويث من دون مقابل في الاتفاقيات السابق ذكرها.

وبناء على ما سلف فقد أصبح ثاني أكسيد الكربون سلعة لها سوقها الخاص المعروف باسم سوق CO₂، ووفقاً لتقرير صادر عن pointcarbon.com فقد ارتفع معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من 1.6 مليار طن في عام 2006 إلى 2.7 مليار طن في عام 2007 أي بزيادة قدرها 64 ٪، بينما ارتفعت قيمة ثاني أكسيد الكربون المتداولة أكثر بكثير خلال المدة نفسها، ففي عام 2006 كانت القيمة 33 مليار دولار، وفي عام 2007 أصبحت، 60 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 80 ٪. وفي 2008 بلغت قيمة ثاني أكسيد الكربون المبيعة في السوق العالمية 118 مليار دولار أي نمت هذه القيمة على الرغم من حدوث الركود العالمي. وإذا فليس من المستغرب أن تدعو الشركات الغربية

المسؤولة عن التلوث لمثل هذا النظام الذي يمنحها حقوق الملكية الحرة للتلويث ومن ثم حقوق البيع.

لقد كفل نظام الحصص المخصصة لثاني أكسيد الكربون حق الملكية في التلويث وجعلها تتركز بأيدي الشركات الغربية الأكثر قوة والأكبر ثروة. وبهذا فقد نظم النظام الرأسمالي حقوق التلويث بنفس الطريقة التي نظم بها حقوق استخراج النفط، وحقوق التعدين وغيرها من ثروات الأرض مما أدى إلى تراكمها في أيدي أولئك الذين لديهم السلطة والثروة، وبناء على هذا التنظيم يؤدي نظام حق التلويث إلى الاحتكار، وهو لا يخدم إلا الشركات الغربية الكبرى صاحبة اليد الطولى في الإضرار بالبيئة.

المبالغة في تقويم الحصص

إن واقع توزيع الحصص المخصص لبلدان معينة غالباً ما يكون مبالغاً فيه، مما يؤدي إلى زيادة حصص ثاني أكسيد الكربون المخصص للشركات. ففي الجمهورية التشيكية وفي عام 2005 كان نصيب شركة الطاقة العملاقة CEZ نسبة الثلث من الكمية البالغة 97.6 مليون طن من حصص ثاني أكسيد الكربون التي تصدرها الدولة. وفي عام 2004 كانت كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في الدولة هي 90 مليون طن، مما كفل لهذا البلد ربحاً قدره 187 مليون دولار نتيجة التجارة في حصص ثاني أكسيد الكربون في المدة الممتدة بين 2005-2007، وصرح مدير شركة CEZ (مارتن رومان) أنه عندما كانت أسعار ثاني أكسيد الكربون مرتفعة باعت الشركة حصصها محققة أرباحاً كبيرة وعندما انخفضت الأسعار اشترت الشركة هذه الحصص مرة أخرى وذلك لزيادة إنتاج الفحم.

وهذا هو الواقع في جميع البلدان التي انضمت إلى بروتوكول كيوتو، واتفاقيات EU-ETS وغيرها. وبالنتيجة فإنه حتى لو استثمرت الشركات في مجال التكنولوجيا الجديدة من أجل تخفيف انبعاث كميات ثاني أكسيد الكربون فإن ذلك لن يؤدي إلى

تخفيف كمية ثاني أكسيد الكربون الكلية المنبعثة لأن الشركة التي تملك فائضاً عن حاجتها ستبيع باقي الحصة المخصصة لها من انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى شركات أخرى تستخدمها في زيادة التلوث. ولذا فإن طرح المشكلة على أنهما مشكلة المستخدمين الأفراد وأن تقليل استخدام الكهرباء من قبلهم سيقبل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناتج عن توليد الكهرباء طرح غير صحيح لأن باقي الكمية المخصصة للتلويث ستباع إلى من يحتاجها من الدول الأخرى المعتمدة على الفحم في توليد الكهرباء. وإن جعل مشكلة المناخ مشكلة فرد مستهلك هو تهرب من قبل السياسيين والشركات الغربية الذين يروجون لهذا الرأي.

الجزء الثاني

”التنمية النظيفة“

إن آلية التنمية النظيفة تسمح للدول الصناعية بزيادة حصصها من ثاني أكسيد الكربون (CO_2) عن طريق شراء اعتمادات تخفيض ثاني أكسيد الكربون من الدول النامية. وبناءً على هذا المفهوم للتنمية النظيفة فإن الشركات ليست بحاجة لتخفيف التلوث حتى لو استنفدت حصصها من نسبة التلوث المنصوص عليها. إن هذا النظام يطبق من خلال جعل الشركات الغربية، أو البلدان النامية الموقعة تنفذ مشاريع "تساعد" على مكافحة انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ووفقاً للقواعد المحددة في بروتوكول كيوتو فإن هذه المشاريع تعطي للشركات اعتمادات إضافية في إنتاج ثاني أكسيد الكربون، حيث تباع هذه الاعتمادات وتشتري لاستخدامها في الصناعات. وبهذا تستطيع الشركات أن تلوث الأجواء بالغازات المنبعثة وبكمية أكبر من حصتها المقررة لها من قبل الدولة.

إن هذا النظام يعفي الشركات التي ساهمت في التلوث من مسؤوليتها عما سببته من التلوث عبر السنوات الماضية. بل يضمن

لها الاستمرار بالتلوث وبنفس الطريقة. علاوة على ذلك، فإن مشاريع التنمية النظيفة، ومنذ نشأتها كانت مليئة بالفساد والاحتيال، فلا وجود للشفافية فيها بل على العكس لم تؤد إلا إلى ازدياد الإضرار بالبيئة في البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك مصنع الكيماويات الموجود في الهند في ولاية غوجارات المملوك لشركة GFL (غوجارات للمواد الكيميائية الفلورية) ومقرها لندن، حيث يتم تمويل هذا المصنع من قبل دافعي الضرائب لأنه يشكل جزءاً من مشاريع الأمم المتحدة "المشاريع الخضراء". وبسبب إنتاج المصنع للمواد الكيميائية السامة فقد تلوثت المياه حوله ولم تعد صالحة للشرب حتى أصبحت تسمى (بالمياه الميتة) ودمر المحصول الزراعي ولم تعد الأراضي المجاورة لهذا المصنع صالحة للزراعة. والمدعش في الموضوع أن الشركة المسؤولة عن ذلك التلوث هي جزء من "التنمية النظيفة".

القيود الملقة على عاتق البلاد النامية

هناك بلدان مثل الصين والبرازيل تعتبر عمليات التصنيع فيها حديثة السن مقارنة بالصناعات في الغرب، وهذا يعني أن خضوع هذه البلدان حديثة التصنيع، لإرادة الغرب بتخفيض ثاني أكسيد الكربون سيؤدي إلى تقييد الصناعة والتقدم الاقتصادي فيها وذلك بسبب نسب الحصص المعطاة لها لأن التطور الصناعي يحتاج إلى زيادة إنتاج أكبر للمصانع وهذا يعني زيادة أكبر من كميات ثاني أكسيد الكربون وليس خفضها. ولذلك فإن إبرام مثل هذا الاتفاق الآن أو في المستقبل يعني خضوع هذه الدول للهيمنة الغربية بما يخص التصنيع والتقدم في تلك البلدان.

كما أن معظم الدول غير الغربية (الدول النامية)، ومنها الدول القائمة في البلاد الإسلامية، ليس لديها صناعات حقيقية، فإذا كانت البلدان النامية ستصبح جزءاً من أي اتفاق مستقبلي فإن ذلك سيحول دون تطور هذه البلدان لتصبح بلدانا صناعية وسيدفع هذه الدول لبيع حصصها من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى الدول المتقدمة. وعليه فلن يكون هناك أي فائدة للدول النامية على صعيد المشروعات إلا بتطبيق ما يسمى بمشاريع "التنمية النظيفة" فتكون هذه المشاريع ضماناً لزيادة ثاني أكسيد الكربون في الدول

الصناعية الغربية مما يعني زيادة إنتاج المصانع فيها، وتظل الدول النامية سوقاً استهلاكياً ضامناً لحصص التلويث التي يحتاجها الاقتصاد الغربي وصناعاته، وبكلمات أخرى ستبقى الدول النامية تحت نفوذ الدول الصناعية الغربية وهيمنتها.

وبالنتيجة فإن الحلول الغربية والاتفاقيات المطروحة لحل مشكلة المناخ ما هي إلا ضمان بأن لا يكون المناخ والبيئة عائقين أمام الشركات الغربية في زيادة التلويث إذا ما كان ذلك ضرورياً للنمو الاقتصادي وتحقيق الربح، وهذه الحلول المستندة الى سياسة السوق تجعل البيئة فريسة لجشع أولئك الذين سببوا هذه الأزمات البيئية.

الرأسمالية هي التي تسبب أزمات بيئية

إن مشكلة البيئة ليست الفشل الوحيد للنظام الرأسمالي الذي يسبب أزمة تليها أخرى، وليس آخرها ما شهدناه في الأعوام القليلة الماضية من أزمات غذائية، ومالية واقتصادية عالمية جعلت مئات الملايين من البشر في فقر مدقع في حين أتاحت لقلّة قليلة من الناس أن تملك ما لا يمكن للعقل البشري أن يتخيله.

ويكمن السبب في عجز الرأسمالية عن تقديم الحلول الصحيحة للمشاكل التي يواجهها البشر في عقيدتها القائمة على فكرة الحل الوسط التي تجعل عقل الإنسان العاجز مشرعاً. ففكرة فصل الدين عن الحياة تركت الناس تحت سيطرة المشرعين الرأسماليين الذين يرون أن الغاية من الحياة هي الحصول على أكبر قدر ممكن من المتع المادية وأن المقياس لأي عمل هو المنفعة دون أخذ أي شيء آخر بعين الاعتبار. كما يكمن في نظرتها إلى المشكلة الاقتصادية بأنها قلة الموارد مقابل كثرة الاستهلاك (الندرة النسبية) مما جعلها تصرف الهم كله إلى الإنتاج على حساب التوزيع وعلى حساب سد الحاجات الأساسية لأفراد الناس من مسكن ومأكل وملبس، فصرنا نرى مثلاً في معقل النظام الرأسمالي، الولايات المتحدة، زيادة في

حجم الإنتاج عام 2003 بينما ارتفع عدد الفقراء هناك بزيادة 1.3 مليون شخص عما كان عليه من قبل.

ثم إنه لا أخلاق في الأعمال الاقتصادية في النظام الرأسمالي، فهو اقتصاد يبحث فقط عن القيم المادية، ويرى في تعاضم ثروة الفرد مفتاح النجاح بغض النظر عن العواقب التي تترتب على ذلك فيما يتعلق بالمجتمع والطبيعة، وهذا ما عبر عنه أبو النظام الرأسمالي آدم سميث حين قال بأن الجشع هو الأخلاق للفرد وهذا الجشع هو الذي يسير الاقتصاد.

إن النتائج المترتبة على مثل هذه الفلسفة مدمرة للبشرية والبيئة وقد شهدنا تدمير الأتجار والغابات والأراضي الزراعية وتلويثها بسبب تصرفات الشركات الغربية في جميع أنحاء العالم.

فقد قامت هذه الشركات بإزالة الغابات الكبرى في العالم، سواء كان ذلك في إندونيسيا أو أمريكا الجنوبية، لتصبح هذه الغابات - التي تسهم مباشرة في خفض كمية ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي - قريباً أثراً بعد عين، والمضحك أن هذه الشركات هي نفسها التي تتحدث عن حماية البيئة والمناخ.

وشاهد الناس في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا وحتى في أوروبا الأرض التي اعتادوا العيش عليها قد تم تلويثها، حتى أن أطفالهم أصبحوا يولدون مشوهين خلقياً، وصار الناس بفعل النفايات السامة التي تُرمى في البحار والأنهار والبحيرات يصابون بأمراض غريبة. وفي الوقت الذي يُتحدث فيه عن الحد من ثاني أكسيد الكربون لإنقاذ المناخ، ترسل النفايات السامة إلى بلدان العالم الثالث حيث تلوث هذه النفايات الأرض وتقتل الناس وتتلف الأراضي الزراعية وتقضي على الأسماك. فنهر النيل مثلاً قد تلوث إلى درجة أن الناس الذين يشربون منه يعانون من مشاكل صحية كبيرة، فقد صرح طارق سمير أحد العاملين في مصلحة إدارة المياه التابعة للمركز الوطني للبحوث قائلًا: "هناك مناطق من نهر النيل وفروعه ملوثة بسبب مياه الصرف الصناعية غير المعالجة والتي تصب مباشرة في النهر" وأضاف " أن المركبات العضوية المذابة، والتي تنتج عن التصنيع والزراعة ومياه الصرف الصحي التي تصب في نهر النيل، تبقى حتى بعد علاج الماء بالكلور في محطات معالجة المياه الصالحة للشرب".

إن حماية البيئة ذات تكاليف كبيرة، وعندما يكون الربح هو الهدف الوحيد فإن أي شركة ستسعى لخفض التكاليف لديها،

وهذا يعني أنه وفق المنطق الرأسمالي فهناك تناسب عكسي بين حماية البيئة وزيادة حجم الأرباح كما هو الحال بين حماية كرامة الإنسان وزيادة حجم الأرباح. وإذا كان تطبيق الرأسمالية هو الذي أدى إلى هذا الدمار المشاهد الذي يعاني منه الإنسان والبيئة، فللعقل أن يتساءل عن الدافع الذي يمكن أن يجعل الرأسماليين يهتمون بحياة البشر المستقبلية وبالحفاظ على البيئة وحمايتها!

وجهة النظر الإسلامية

وجهة النظر الإسلامية في الحياة تقوم على الاقتناع المطلق بأن الإنسان والحياة والكون لها خالق خلقها هو الله سبحانه وتعالى، وأن الإسلام هو الرسالة التي أنزلها الخالق القدير الى البشرية ليخرج الناس من الظلمات الى النور. والإنسان إذا ما اقتنع قناعة عقلية جازمة بهذه العقيدة واطمأن بما قلبه، فإنه يجعلها الأساس لأفكاره والمقياس لأعماله كلها. لذا، يعتقد المسلم أن الله الخالق سبحانه وتعالى أنزل الرسالة الخاتمة التي تقرر ما هو الخير وما هو الشر وما هو الحق وما هو الباطل، وهو يرجع في كل شؤون حياته وحل مشاكله الى العقيدة الإسلامية التي ينبثق عنها نظام شامل للحياة ينظم جميع احتياجات الإنسان بغض النظر عن الزمان والمكان ودون تأثر بالبيئة أو الظروف أو المصالح الفردية.

ثم إن العقيدة الإسلامية تعالج مشاكل الإنسان آخذة بعين الاعتبار جميع القيم الروحية والإنسانية والأخلاقية والمادية مراعية إياها على نحو متناسق محقق جميع القيم، فلا تقدم القيمة المادية على باقي القيم أو تتجاهل إحداها على حساب الأخرى بل يتم التنسيق بينها جميعها. والحكم على المجتمعات يكون على أساس التناسق بين هذه القيم الأربع وليس فقط على أساس التقدم المادي حيث المقياس

هو الناتج المحلي الإجمالي أو غيره من المؤشرات الاقتصادية. إن التقدم المادي والنمو الذي يكون على حساب بقية شعوب العالم أو الطبيعة، لا يمكن أبداً أن يكون المقياس الصحيح للمجتمع الصالح.

غير أن التوازن بين هذه القيم الأربع لن يحدث أبداً إذا ترك التشريع للإنسان استناداً إلى حقيقة أن الإنسان غير قادر على التجرد من مصالحه الخاصة ورغباته حين وضعه للتشريع، ففهم الإنسان للتنظيم عرضة للتفاوت والاختلاف والتناقض والتأثر بالبيئة التي يعيش فيها مما ينتج النظام المتناقض المؤدي إلى شقاء الإنسان. وحال العالم اليوم بما يطغى فيه من الفساد والظلم والضرر بالإنسان والطبيعة خير دليل على عجز الإنسان عن تشريع نظام صالح يبين ما هو الخير وما هو الشر.

والإسلام لا يمنع الناس من الاستمتاع بنعم الله ولا يمنع العمل والكسب والغنى بل يجعل العمل لازماً لتقدم حياة الإنسان ولقيامه بواجباته، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف 32].
لكن الذي لا يرتضيه هو تخمة البعض بينما يوجد من لا يشبع

حاجاته الأساسية، ولذا فإن الإسلام يرى أن المشكلة الاقتصادية هي توزيع الثروة لا الندرة النسبية، فلا يجعل همه منصرفاً إلى زيادة الإنتاج، بل إلى مكافحة فقر الأفراد، وهو يضمن التوازن بين رعاية الجماعة والفرد فلا يلغي احتياجات الأفراد لصالح الجماعة ولا يقدم احتياجات الفرد على حساب الجماعة. والإسلام لا يقبل الظروف غير الإنسانية التي تعيشها الغالبية العظمى من سكان الأرض تحت حكم النظام الرأسمالي بسبب قلة قليلة تطارد الثروات دون شيع.

إن الإسلام بنظراته هذه يوجد الفرد الذي يستشعر رقابة الله تعالى في كل أموره ويلتزم أوامر الله ويجتنب نواهيه طواعية حتى لو ترتب على ذلك خسائر مادية، ويكون بعيداً كل البعد عن الجشع والاستهلاك المفرط، ويحكم النشاط الاقتصادي بأحكام شرعية، وقيم أخلاقية وروحية تحول بينه وبين تحوله إلى نشاط اقتصادي مادي صرف لا يعمل حساباً لغير الربح. وهو بذلك يقضي على جذور السلوك الإنساني المفضي إلى خلل في التوازن البيئي.

نظرة الإسلام للبيئة

لم ينظر الإسلام إلى علاقة الإنسان بالطبيعة على أنها علاقة صراع وتضاد، بل جعلها علاقة تكامل، لأن الكون والحياة هي من خلق الله تعالى مثل الإنسان، وقد سخر الله سبحانه الكون لصالح الإنسان، وأناط بالإنسان عمارة الأرض، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [إبراهيم 32، 33] وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 30]. وعمارة الأرض تقتضي الحفاظ عليها وعدم الإفساد فيها لا مادياً ولا معنوياً، قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف 56]. وقد جعل الإسلام الإفساد في الأرض جريمة منكرة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ

الْحَرثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴿البقرة 204-205﴾ .
كما بين الإسلام أن في الكون وفي الأرض توازناً وتقديراً دقيقاً مقصوداً، قال تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ﴾ [الحجر 19]. وقال ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر 49]. إن هذه النصوص القرآنية وأمثالها تكفي وحدها لبيان نظرة الإسلام إلى الطبيعة والبيئة، وتدل على ضرورة الحفاظ على البيئة وحرمة الإخلال بتوازنها، وتجعل المسلم يحرص كل الحرص على عمارة الأرض وحسن القيام عليها وعلى مصالحه فيها. غير أنه وردت نصوص شرعية كثيرة في القرآن والسنة تتعلق بتفاصيل الحفاظ على البيئة، وهي تدل على أن الإسلام لم يكتف بالخطوط العريضة في ذلك بل تعداها إلى التفاصيل بحيث يحول بين الناس وإفساد البيئة وتلويثها، ولا يترك تقدير تعامل المسلم مع الطبيعة لأهوائه الفردية يتصرف حسب مصالحه دون مراعاة لها ولحياة الناس فيها، ونحن نذكر طرفاً من الأحاديث النبوية كأمثلة على غيرها.

• ففي التعامل مع الماء،

ما جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم ثم يَغْتَسِلُ فِيهِ » البخاري ومسلم.

وما رواه معاذ بن جبل رضي عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « اتَّقُوا المَلاعِنَ الثَلاثَ : البُرَازَ في المَوارِدِ ، وقَارِعَةَ الطَّرِيقِ ، وَالظَّلَّ » أبو داود وابن ماجة.

وما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرَّ بسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: ما هذا السرف؟ فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال : نَعَمْ ، وإن كنتُ على نَهْرٍ جَارٍ » ابن ماجة.

• وفي إزالة الأذى،

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: « الإِيْمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بَضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ » مسلم.

وقال عليه الصلاة والسلام وآله الصلاة والسلام: « ويميط الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ » البخاري.

وقال عليه وآله الصلاة والسلام: « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ ،
وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَذَهُ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَغَفَرَ لَهُ »
البخاري.

• وفي أمر الزرع والنبات،

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « مَا مِنْ مُسْلِمٍ
يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ ، أَوْ إِنْسَانٌ ، أَوْ بِهَيْمَةٌ
إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ » البخاري.

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا
مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ » أبو داود وأحمد.

وقال عليه وآله الصلاة والسلام: « إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ
أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ »
أحمد.

وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُوصِي أَصْحَابَهُ حِينَمَا
يَعْتُهُمُ لِلجِهَادِ فيقول: « انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ ، وَفِيهِ : وَلَا تَعْقِرَنَّ
شَجَرَةً إِلَّا شَجَرًا يَمْنَعُكُمْ قِتَالًا ، أَوْ يَحْجِزَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ
» البيهقي.

• وفي أمر الحيوان والطير،

ما جاء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بَيْتْرًا فَتَزَلَّ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي ، فَتَزَلَّ الْبَيْتْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ ، ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ ، فَسَقَى الْكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا ؟ فَقَالَ : فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ» البخاري.

وما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ ، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارُ ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا سَقَتْهَا إِذْ حَبَسَتْهَا ، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ» البخاري.

وما جاء عن أنس قال: «نَهَى وَسْوَلُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ» مسلم، ومعنى تُصَبَّرُ: تُوثَقُ ثُمَّ تُقْتَلُ رَمِيًا وَضَرْبًا.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ إِنْسَانٍ قَتَلَ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا إِلَّا سَأَلَهُ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ عَنْهَا، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا حَقُّهَا ؟ قَالَ : يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُهَا ، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا يَرْمِي بِهَا» النسائي.

فهذا غيض من فيض النصوص الشرعية المتعلقة بالبيئة وهي
تظهر في مشهد فريد مدى اهتمام الإسلام بالطبيعة وتري أن الله
خلق الطبيعة وسخرها للإنسان وجعله حارسا لها يستمتع بها لا
مدمراً لها.

الإسلام يمنع الضرر وما يؤدي إلى الحرام

إن من أكثر القواعد الشرعية مساساً بمسألة تلوث البيئة قواعد الضرر المأخوذة من عدة أحاديث منها قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) الدارقطني، من مثل قاعدة "الأصل في المضار التحريم" و "الضرر يزال" و "كل فرد من أفراد المباح ، إذا كان ضاراً أو مؤدياً إلى ضرر حرم ذلك الفرد وظل الأمر مباحاً" فالتعامل مع البيئة ينبغي أن يكون على وجه ليس فيه ضرر ولا يفضي إلى ضرر. ومثل قواعد الضرر قاعدة "الوسيلة إلى الحرام محرمة" المأخوذة من النصوص الشرعية، فبمقتضى هذه القاعدة فإن أي تعامل مع البيئة يؤدي إلى ما حرمه الشرع فهو حرام ولو لم يرد النص بتحريمه على التعيين. وعليه فإن تلويث البيئة على نحو مضر أو مفض إلى ضرر أو موصل إلى حرام أثناء عملية التصنيع والتطور الاقتصادي واستغلال موارد الطبيعة، كتلويث المياه والهواء والأرض بحيث ينتج عن ذلك تسمم وأمراض وإتلاف الأراضي والثروات الحيوانية والسمكية، حرام شرعاً بغض النظر عن التكاليف التي تترتب على تجنب ذلك، ما يعني أن الشريعة قد تجاوزت مرحلة النقاش حول الخسارة الاقتصادية المترتبة على عدم الإضرار بالبيئة ومكافحة التلوث.

وفيما يتعلق بتدمير حياة الجماعة في منطقة معينه كتلويث الأراضي ذات الملكية العامة، والأهوار والبحار والمراعي والغابات فلا يميز الإسلام جعل حياة الناس تحت سيطرة أفراد، بل يجعل الملكية العامة تحت رعاية الدولة وهي تقوم على رعاية الناس ومنع الإضرار بهم وتلزم بإزالة الضرر عن الجماعة من مثل منع المصانع من رمي مخلفاتها ونفاياتها المضرة في مياه الأهوار والبحار.

وقد حدد الإسلام الملكيات وقيدها بالكيف والنوع ولكنه أطلق الكم، على خلاف الحلول بطريق الحصص التي حددتها الاتفاقيات المتعلقة بالمناخ حيث تجعل تحديد الكم أساساً في التصنيع. إنها اتفاقيات موضوعة لخدمة الشركات والدول المصنعة لا لإزالة حقيقة الضرر، فالمدقق في المسألة يرى أن كمية التصنيع ليست المشكلة الحقيقية بل المشكلة في الكيفية والنوع، فعندما يبنى مصنع في الأماكن السكنية ويسبب الضرر فإن ذلك يرجع إلى مكان وجود المصنع وليس إلى الكمية التي يصنعها ولذا ينبغي منع بناء مثل هذه المصانع في الأماكن السكنية. وإذا كان المصنع ينتج مواد تكون فضلاتها ضارة يكون الحل في كيفية التعامل مع هذه الفضلات والتخلص منها بطريقة تحافظ على حياة الناس والبيئة وليس بمنع

التصنيع نفسه أو تحديده كما، وتكون مسؤولية أصحاب المصنع أو
الدولة المشرفة على الصناعة في إزالة الضرر.

المحافظة على البيئة في الدولة الإسلامية

يعيش العالم الإسلامي برمته حالة انحطاط فظيعة في مختلف نواحي الحياة، وقد ساهم الحكام على نحو بين في الحفاظ على هذا الوضع حين قبلوا أن يكونوا أدوات بيد دول أجنبية وحين تنكروا للإسلام وأحكامه وابتعدوا عن تطبيقه، فلم يجرزوا أي تقدم في حياة الأمة. ولهذا السبب فإن الأمة الإسلامية في حاجة إلى البنية التحتية، والصناعة، والزراعة، والصحة، والبحوث والتنمية الاقتصادية، وغير ذلك. وعلى دولة الخلافة القادمة أن تعمل على الاستثمار في النواحي الضرورية في جميع المجالات. ومع أن المهمة صعبة وتبدو مستحيلة إلا أن العالم الإسلامي قد حباه الله بجميع الثروات الطبيعية وبأمة شابة تمتلك المهارات اللازمة لجميع ميادين الحياة من علماء وباحثين وأطباء ومهندسين وغيرهم. فدولة الخلافة ستتحذ الخطوات اللازمة لتصبح بلداً صناعياً على وجه تكون الصناعة فيه خاضعة لأحكام الإسلام فلا تسبب الضرر للإنسان والبيئة.

إن نظام الإسلام يعتمد في تطبيقه على تقوى الأفراد التي تركزها العقيدة الإسلامية في النفوس، إلا أنه لم يترك ذلك فقط للتقوى بل شرع أحكاماً عملية لتحقيق تطبيقه، فجعل الدولة هي

المسؤولة عن التطبيق ورتب على مخالفة القانون عقوبات، وأمر الأمة بحاسبة الأفراد والدولة إذا حصل تقصير. وللنظام القضائي دور مهم في رعاية تطبيق الإسلام على وجه العموم، وفي مراعاة مسألة البيئة والمناخ على وجه الخصوص، ويمكن تلخيص دور القضاء في مسألة البيئة فيما يلي:

قاضي الحسبة

إن الإسلام قد سمح للفرد بمزاولة التجارة والإنتاج والاستثمار، ولكن قيد ذلك ببعض القيود التي تحدد له ما الذي يملكه وكيف يملكه حيث منعه من تملك أشياء كالخمر ومن كيفيات مثل الغش والاحتكار. ولضمان سير الأمور وفق الشرع وإزالة المنكرات التي تحدث في الحياة العامة فقد شرع الإسلام حكماً بإيجاد قاض يراقب الأسواق والمستشفيات والمصانع ويراقب مدى تقيد الشركات بالأحكام الشرعية وغير ذلك مما هو من مهامه، وهذا القاضي يسمى قاضي الحسبة. ومما يندرج تحت صلاحيات هذا القاضي منع الشركات من الانخراط في الأضرار التي تلحق بالحيوانات أو البيئة. لذا فإن من عمل قاضي الحسبة التفتيش على التلوث والنفايات التي تخلفها الشركات. وأي تجاوز يضبطه قاضي الحسبة يحاسب عليه في الحال.

قاضي الخصومات

إن من أكبر المشاكل التي تنتج عن تلوث البيئة الضرر الواقع على العمال والناس الذين يتعرضون للنفائات السامة وما شابه ذلك. والإسلام موقفه واضح بالنسبة لما يتعلق بالأعمال التي تعرض الناس للضرر وهو تحريمها. ويقوم قاضي الخصومات بالبت في القضايا التي يرفعها المتضررون، ويقضي وفق الأحكام الشرعية برفع الضرر الحاصل وتحميل محدث الضرر ما ينبتني على الضرر من تبعات.

قاضي المظالم

وهو قاض من عمله فض الخلافات التي تنشأ بين الحاكم والناس، وهذا القاضي يعمل على إزالة المظالم التي يحدثها الحاكم في مجال البيئة كمصانع الدولة المضرة، ويلزم الحاكم بتطبيق أحكام الشرع المتعلقة بالبيئة إن حصل منه تقصير في ذلك أو محاباة جهة على حساب جهة أخرى.

مشكلة المناخ وعولمتها

تعني عولمة مشكلة المناخ والبيئة أن يكون حلها عالمياً، وهذا يدل على أن الدول الرأسمالية الغربية غير جادة في الحل لأنها هي التي تملك حل هذه المشكلة لا دول العالم الأخرى فلماذا تدعو العالم كله لحلها؟! ويشهد لعدم جديتها الاتفاقيات التي عقدت والتي ستعقد (الحلول المطروحة على cop15). إن الاتفاقيات الدولية من مثل كيوتو وغيرها لا توقعها الدول الكبرى ولا تلتزم بها إلا بالقدر الذي يؤمن لها مصالحها. ولذا فإن هذه المعاهدات والاتفاقيات أداة تيسر للقوى الكبرى السيطرة على الدول الأصغر حجماً.

إن الإسلام يحرم على الدولة الإسلامية الخضوع للدول الأخرى والقبول بسيطرتها، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ [النساء 141]. وإن هذا الخضوع بقبول هذه الاتفاقيات المذكورة سيؤدي إلى منع المسلمين من إنشاء صناعات حقيقية، وسيلحق ضرراً بالبيئة ويحقق استغلال الغرب للعالم الإسلامي. إن قبول أي دولة بالخضوع لاتفاقيات ومعاهدات تجعلها فريسة للاستعمار الغربي هو جريمة كبرى.

الحل الحقيقي للمشكلة العالمية

إن المشكلة تكمن في سلوك الدول الرأسمالية الجامح في السعي لتحقيق الرخاء المادي على حساب الآخرين وبأي ثمن، وسبب هذا السلوك عقيدة المبدأ الرأسمالي المعادي للإنسان. إن الدول الرأسمالية ترفض تحمل أي مسؤولية حتى لو كانت أخلاقية عن تصرفاتها وتصرفات شركاتها. والعالم يعاني من هذه العقيدة ويستغل بطريقة تتنافى مع أبسط القيم الإنسانية.

إن حل المشاكل البيئية العالمية ومشكلات الفقر وغيرها من القضايا العالمية يكون بإزالة السبب الحقيقي الذي أحدث هذه المشاكل ورفضه، أي بالرفض العالمي للعقيدة الرأسمالية غير الإنسانية التي ما زالت تتحكم في مصائر الأمم، وبالبحث عن البديل الذي يضمن للبشرية السعادة والطمأنينة.

ونحن في حزب التحرير نقدم لكم الطرح البديل، وهو الإسلام بفكرته وطريقته، فالإسلام هو القادر على حل مشكلة العالم بما يطرحة من حلول على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيره، وهو الوحيد القادر على إنقاذ العالم من الظلم والظلمات التي أوقعه فيها النظام الرأسمالي. إنه البديل الذي يخرج

العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الأديان -
(رأسمالية وغيرها) إلى عدل الإسلام.

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الانباء 107].

وفي الختام نتوجه إلى المسلمين بهذا النداء

أيها المسلمون

لقد نعمت البشرية في ظل الإسلام ولمدة ثلاثة عشر قرناً بالأمان والطمأنينة حيث عاش المسلمون وغيرهم آمنين على أرواحهم وأموالهم. أما اليوم فقد عم الفساد البر والبحر والفضاء، ولم ينج منه بشر ولا حيوان ولا حجر، وذلك بسبب غياب الإسلام وطغيان الرأسمالية.

ولقد أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام بأن هذا الأمر لن يستمر، بل ستنعم البشرية بالأمن والرخاء مرة أخرى عند عودة الإسلام إلى الحياة من جديد وانتشاره في العالم حيث ذكر في الحديث أن الحكم سينتهي إلى أن يكون جبرياً ثم يكون بعد ذلك حكماً راشداً « ثم تكون خلافة على منهاج النبوة » أحمد. وهو إخبار بعودة الإسلام وانتهاء الظلم.

أيها المسلمون

لقد مدحك الله سبحانه وتعالى ووصفكم بأنكم خير أمة أخرجت للناس قال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ

تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴿١٠٧﴾ [آل عمران 107].

إن هذه الخيرية توجب عليكم أن تتحملوا المسؤولية تجاه دينكم وتجاه البشرية ولا يتحقق ذلك إلا بوجود الإسلام في الحياة.

وإننا في حزب التحرير ندعوكم للعمل معنا من أجل استئناف الحياة الإسلامية وذلك عن طريق إقامة دولة الخلافة الراشدة، فهي الضمان الوحيد لحماية الإنسان والبيئة من الاعتداء والظلم المنتشر عالمياً.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال 24].